نـــــدوة
"المهندس ودوره في بناء الاقتصاد الوطني"
مركز الملك فهد الثقافي – الرياض
3-4 ربيع أول 1426هـ

عنوان ورقة العمل

الاقتصاد الهندسي الخليجي و مؤثرات منظمة التجارة العالمية (WTO)

مقدم الورقة

د. صالح بن محمد المقرن - رئيس شعبة الأبحـاث والتطـوير

وكالة الوزارة للشئون الفنية – وزارة الشئون البلدية والقروية

ص.ب 230404 الرياض 11321 فاكـس (9661/4506768)

E.mail : Almogrin@momra.gov.sa

الاقتصاد الهندسي الخليجي و مؤثرات منظمة التجارة العالمية (WTO)

د. صالح بن محمد المقرن - رئيس شعبة الأبحـاث والتطـوير

وكالة الوزارة للشئون الفنية – وزارة الشئون البلدية والقروية

ص.ب 230404 الرياض 11321 فاكـس (9661/4506768)
E.mail : Almogrin@momra.gov.sa

ملخص البحث :

في هذه الدراسة يحاول الباحث الإجابة على التساؤلات حول الآثار السلبية والإيجابية المتمثلة على مستقبل الخدمات الهندسية الاستشارية في دول الخليج من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير السوق وتستعرض الورقة أهم المبادئ الأساسية والتزام العضوية في منظمة التجارة العالمية وأهم متطلبات النفاذ إلى سوق الخدمات الاستشارية وقواعد عضوية المنظمة في هذا المجال كما تسلط الضوء على أهم التحديات والمعوقات والصعوبات التي ستواجه بيوت الخبرة ودور الاستشارات الهندسية من جراء الإندماج الاقتصادي وذلك عن طريق التعريف بالمؤشرات الهامة التي يمكن الاسترشاد بها في استشراف الآثار السلبية المترتبة على تحرير التجارة في هذا القطاع العام كقاعدة لدراسة المشاكل والعوائق والمصامعب التي تعترض التجارة في قطاع الخدمات الهندسية بعد الإندماج وسبل إزالتها أو تخفيفها، كما تحتوي الدراسة على عرض شامل لنشأة اتفاقية الجات المنتهية بقيام منظمة التجارة العالمية بحيث تم تسليط الضوء على أهداف ووظائف ومبادئ ونشأة كل منها لأهمية ذلك في فهم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) ومنها الخدمات الاستشارية والهندسية.

مقدمـــة :

من المعلوم أن الدول الصناعية تتميز بالكفاءة في الخدمات الهندسية وبذلك تهيمن على التجارة العالمية في الخدمات بشكل عام والتي تشمل الخدمات الاستشارية الهندسية. ومن جهة أخرى فإن اقتصاد دول الخليج العربية لازال نامياً يواجه كثير من الصعوبات والتحديات في طريق تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة بسبب الكثير من العوامل مثل الزيادة المطردة للسكان وزيادة الطلب على الموارد والخدمات مع شحها، ولاشك أن دول الخليج كدول نامية تعاني من ضعف قدرات مؤسساتها العاملة في قطاع الخدمات الهندسية نظراً لعدم امتلاكها مزايا تقنية وكفاءات هندسية وطنية مقارنة بالدول الصناعية. لذا فإن دول الخليج العربي تحتل مراكز متقدمة في استيراد الخدمات ومراكز متأخرة جداً بين لدول في مجال تصدير الخدمات مما يعطيها صفة الاستيراد الصافي لتلك الخدمات.

ومن المعلوم أن دول الخليج العربية حصلت على عضوية منظمة التجارة العالمية بدرجات متفاوتة عدا المملكة العربية السعودية وعمان، إلا أنه كلما زاد الإندماج الاقتصادي زادي تحرير السوق وبالتالي تعميق وتمكين الدور الخارجي في السوق المحلية ويمكن القول أن الدول المتقدمة لديها تميز وإمكانات في قطاع الخدمات الهندسية يصعب معها على المكاتب ودور الخدمات الاستشارية المحلية المنافسة، وتشير دلائل أن الكثير من المكاتب والدور الاستشارية الموجودة على الساحة قد لا تستطيع الصمود أمام المنافسة الخارجية وسوف تجد نفسها على هامش المائدة مما قد يتسبب في هجرة العقول الهندسية من الخليج أو هجرة الهندسة كمهنة احترافية، مما يؤثر سلباً على عملية توازن حجم الكفاءات الوطنية وحجم الفرص المتاحة وقد يعني ذلك انقلاباً في السوق الهندسية بمثابة إعادة رمي النرد لتظهر أرقاماً جديدة على السطح وتختفي أخرى كانت معهوده.

إن موضوع الخدمات الهندسية في منطقة الخليج وتأثير منظمة التجارة الدولية عليها يتطلب عرض لنشأة هذه المنظمة والاتفاقيات التي ساعدت على تكوينها. لذا سيتم في الفصول اللاحقة استعراض إتفاقية الجات ثم لمنظمة التجارة العالمية وبعدها عرض شامل عن اتفاقية الخدمات بشيء من التفصيل.

أولاً – إتفاقيـة الجـات :

نشأة الجـات :

من المعلوم أنه وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الكثير من الدول خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية بالعوده تدريجياً إلى سياسات حرية التجارة وذلك بتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، ذلك لأن التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى المنافسة وفتح الأسواق.

وفي ضوء ذلك فقد عقدت خلال الفترة من 1947م وحتى 1994م ثماني جولات للمفاوضات متعددة الأطراف حول تحرير التجارة العالمية كانت أكثرها شهرة من حيث النتائج والأبعاد والآثار، جولة أوروجواي التي استمرت من عام 1988م إلى 15 ديسمبر 1993م وذلك في مدينة بونتاديل استيت بدولة أوروجواي وهي أحد الدول النامية من مجموعة دول أمريكا اللاتينية، بل وكان هناك إصرار من الدول المتقدمة أن يتم التوقيع النهائي على تلك الجولة في دولة نامية أخرى هي المغرب حيث تم هذا التوقيع من قبل 117 دولة في 15 أبريل 1994م في مدينة مراكش بالمملكة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن جولات المفاوضات عقدت حول تحرير التجارة الدولية من خلال ما يعرف بالجات (GAAT) عبر ما يقرب من نصف قرن، وهي منظمة غير دائمة تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف .

وخلال تلك الفترة اتجه التفكير إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية وسميت في عام 1947م بمنظمة التجارة الدولية ITO حيث طرحت فكرة إنشائها عندما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بناء على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946م ولقد تم عقد المؤتمر بالفعل وتم استكمال أعماله في صيف عام 1947م ثم اختتمها في هافانا عام 1948م حيث أصدر ميثاق هافانا والذي عرف أيضا بميثاق التجارة الدولية الذي تضمن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية متضمنة العمل على إنشاء منظمة للتجارة الدولية تكون على نفس مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد وقع على ميثاق هافانا في كوبا حوالي 56 دولة.

وبالتالي نشأت اتفاقية الجات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور، ومع عدم خروج هذا الميثاق إلى حيز التنفيذ، تحولت الجات إلى سكرتارية تقترب كثيراً من أن تكون منظمة دولية، لكنها ظلت في شكل سكرتارية تدعو إلى عقد جولات مفاوضات حول تحرير التجارة الدولية دون أن ترقي إلى أن تكون منظمة عالمية من الناحية القانونية ولا حتى من ناحية الإطار المؤسسي بل ظلت تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف ، وظلت هكذا إلى أن أعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية في 1995/1/1م لتحل محل هذه السكرتارية وتظهر إلى الوجود بعد أن عطل قيامها إلى ما يقرب من نصف قرن .

ومعنى ذلك أن الجات نشأت مع أول يناير 1948م بحوالي 23 دولة عضو وانتهت مع أول يناير 1995م عندما وقع 117 دولة في مراكش بالمغرب على إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محل سكرتارية الجات بالفعل .

وبالتالي أصبحت هذه المنظمة تتمتع بصلاحيات وقوة أفضل مما كانت عليه الجات.

التعريف بالجات : GATT

اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية (القيود غير التعريفية) تمثل محاولة من الدول الأعضاء العودة إلى سياسات حرية التجارية الدولية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو.

ومن المنظور القانوني فقد رؤي أن الجات هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول. ومن المنظور المؤسسي ، فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول المتعاقدة عليها، حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الجات تتكون من أربعة أجزاء :

- الجزء الأول : يتلخص في الإلتزامات الأساسية التي يلتزم بها الأعضاء وكذلك حقوق الدول المنظمة للإتفاقية بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية.
- الجزء الثاني : طرق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.
- الجزء الثالث: القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية.
- الجزء الرابع : يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية.

أهداف ووظائف الجـات :

أ) يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التـالي :

1 - تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز والقيود التعريفية (الجمركية) وغير التعريفية (الكمية).

2 - العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.

3 - السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدول القومي العالمي وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء.

4 - تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة أو غير المباشرة.

5 - انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

ب) وظائـف الجـات :

وقد تحددت وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسية هي على النحو التالي :

1 - الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات.

2 - تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

3 - العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في جال الجارة الدولية.

مبادئ الجات :

قامت الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والإلتزام بها من قبل الدول الأعضاء عند إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف، وهذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(1) مبدأ الدولة الأولى بالرعايـة :

وقد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من اتفاقية الجات والذي يقضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد، وبالتالي فإن ذلك يعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية.

(2) مبـدأ التبادليـة :

ويقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها تبادلياً.

(3) مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركيـة :

ويعني هذا المبدأ أن يتم حماية الصناعات المحلية من خلال التعريفات الجمركية بهدف الجمع بين تعميق التنافسية وفي نفس الوقت حماية تلك الصناعات .

(4) مبدأ المعاملة التفصيلية المتميزة للدول الناحية :

وطبقاً لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار والتزام الدولة المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو.

(5) مبدأ الشفافيـة :

ويعني الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية وليس على القيود الكمية التي تفتقر للشفافية مثل نظام الحصص. ولمبدأ الشفافية عدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزاً في ميزان المدفوعات

(6) مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف :

ويقضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي، حيث قضت اتفاقية الجات على ضرورة تبادل الأعضاء المشورة، وكذلك وضعت الاتفاقية هيكلاً للمفاوضات على

أساس جماعي وليس ثنائي فيما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف والذي يتم من خلاله تخفيض التعريفات الجمركية والقيود والموانع التي تعوق التجارة الدولية ووضعها في الإطار القانوني .

جولات مفاوضات الجات :

لقد كان لزاماً على الدول الأطراف أن تأخذ طريقاً واحداً نحو تحقيق الهدف المرجو من الاتفاقية ألا وهو طريق المفاوضات التجارية من خلال قناعتها الأساسية أن كل الأمور قابلة للتفاوض وتحرير التجارة الدولية لن يأتي إلا تدريجياً. لذا ت إجراء سلسلة من المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة من خلال مائدة المفاوضات وفي هذا الإطار عقدت ثماني جولات للمفاوضات خلال الفترة من 1947-1993م (جدول 1).

وقد تم إدخال قطاع الخدمات لأول مرة بما فيها الخدمات الاستشاري فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات GATS ، ويمكن القول أن جولة الأرجواي شملت معظم إن لم يكن كل مجالات التجارة الدولية وبذلك تعتبر هذه الجولة أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق بل وأطولها حيث شملت الفترة من 1986-1993م ووقعت في 15 أبريل عام 1994م بمراكش بالمغرب وكانت الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته الجات حيث وصل إلى 125 دولة والدول الموقعة بالفعل عليها كانت 117 دولة أعضاء في الجات. وخلال جولة الأرجواي الشهيرة تم إدخال قطاع الخدمات لأور مرة بما فيها الخدمات الاستشارية فيما عرف باتفاقية تحرير الخدمات GATS. وقبل الدخول في تفاصيل هذه الاتفاقية فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء على منظمة التجارة العالمية التي تشمل اتفاقية الخدمات.

جدول (1) التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	الموضوعات الأساسية للجولة
جنيف	1947م	23	تخفيض التعريفات الجمركية
أنسي	1949م	23	
توركواي	1951م	26	
جنيف	1956م	26	
ديلون	1960-61م	26	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي.
كيندي	1964-67م	62	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق.
طوكيو	1973-79م	102	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية.
الأوروجواي	1986-93م	125 وعدد الدول الموقعة 117	تعريفات، إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حمايةحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية.

التعريف والنشأة :

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصاد العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد ا لدولي البنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العام، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي".

وقد نشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية مراكش 1994م، وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995م حوالي 110 جولة منهم 85 دولة نامية وأمامها طلبات للإنضمام من 29 دولة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية قد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945م مشروعاً لإنشاء تلك المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار ما عرف باسم "اتفاقية برينون وودز"، ولذلك صاحب ظهورها ووجودها الحديث عن العولمة Globalization وكيف أن هذه المنظمة ستعمق العولمة لتجعل العالم بلا حدود وبلا قيود

وموحداً في قواعد السلوك عند التعامل من خارج نطاق الاقتصادات القومية أي عند التعامل في مجال المعاملات الاقتصادية عبر الحدود والتجارة الدولية قبل مجالاتها تقريباً.

وتتولى إدارة منظمة التجارة العالمية حكومات الدول الأعضاء حيث تتخذ القرارات الهامة بواسطة الدول الأعضاء ككل، وذلك بواسطة الوزراء المعنيين الذين يجتمعون كل سنتين أو بواسطة مندوبي تلك الدول لدى المنظمة والذين يجتمعون بصفة منتظمة في جنيف .

ويمكن القول أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يعكس في حد ذاته تعديلات كبيرة وجوهرية في النظام التجاري العالمي. وعلى جميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية منها أن تكون على مستوى المنافسة الدولية.

ونقول مرة أخرى أن منظمة التجارة العالمية أصبحت تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي، بما فيها إتفاقية الخدمات.

ويشمل عمل المنظمة الإشراف على تحرير وتنظيم تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية وغيرها، كما تعمل المنظمة على تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتها التجارية.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال عن العلاقة والإختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات، ولكن يتضح من دراسة السرد التاريخي أنه يمكن حصر جوانب العلاقة والاختلاف بينهما في النقاط التالية :

1. أن منظمة التجارة العالمية (WRO) قد حلت محل الجات GATT التي كانت تعتبر جهاز مؤقت لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله.
2. أن منظمة التجارة العالمية ستحقق أهداف الجات وتضيف أهداف أخرى ستعمل على تحقيقها لصالح النظام التجاري الدولي.
3. أن منظمة التجارة العالمية تتميز بآلية أفضل في فض المنازعات ، ومراجعة السياسات التجارية، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات.
4. أن منظمة التجارة العالمية لها صفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيما يتم الاتفاق عليه وما يتم الوصول إليها فيما يتعلق بفض المنازعات وما يتخذ من قرارات داخل المنظمة، بينما كانت سكرتارية الجات ليس لديها هذه الصفة.
5. كان من الممكن خلال جولة المفاوضات المتعاقبة أثناء سكرتارية الجات وقبل جولة أوروجواي يمكن للأعضاء عقد اتفاقيات جانبية بين عدد من الدول وتشرف سكرتارية الجات على تنفيذها ، بينما في منظمة التجارة العالمية بعد قيامها أصبح الوضع أن المنظمة تشرف فقط على الاتفاقيات التي يوقع عليها كل الدول الأعضاء في المنظمة.
6. يتصل بذلك أن منظمة التجارة العالمية تملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات .
7. أن شرط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.

أهداف منظمة التجارة العالمية والوظائف والمهام :

(1) أهداف منظمة التجارة العالمية :

إن الهدف الرئيسي هو تحرير التجارة الدولية (العالمية) أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. خلق وضع تناقسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
3. تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية :

يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء ، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد.

ويوجد أربعة أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات في أجهزة منظمة التجارة العالمية المختلفة هي على النحو التالي :

1 - توافق الآراء : Consensus

ويسمى التراضي أو "القبول السلبي" من وجهة نظر أخرى، وهو يعني أن عدم إبداء أي من الأطراف لاعتراضه رسمياً على القرار المطروح للبت، هو بمثابة الموافقة.

2 - أسلوب الأغلبية : Majority

ويستخدم أسلوب الأغلبية عند البت في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام إلا في الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك.

3 - أغلبية الثلاثة أرباع : Three – Fourth

ويعتبر هذا الأسلوب تطويراً للنموذج التصويتي التقليدي في مختلف المنظمات الدولية والذي يكتفى بأغلبية الثلثين للبت في القرارات .

4 - أغلبية الثلثين :

ويطبق على طلبات تعديل أحكام الاتفاقيات .

5 - توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

6 - توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

7 - محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل.

8 - زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

(2) الوظائف والمهـام :

حيث من الواضح أن الهيكل التنظيمي للمنظمة شكل (1) يعكس أهدافها ووظائفها ومهامها في ضوء الأهداف جاءت الوظائف والمهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجواي الموقعة في مراكش ، وهي على النحو التالي :

1. تيسير ومتابعة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أوروجواي.
2. تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
3. تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض .
4. وضع أسس ومحاور التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق والترابط .

(3) الأسس :

وتجدر الإشارة إلى أن عمل منظمة التجارة الدولية يقوم على عدة أسس أو مبادئ وهي :

1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation والذي يقضي بأن تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التي تعطيها للدول الأخرى في المستقبل أو في الماضي، إلى الدول الأعضاء في المنظمة، سواء ما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.
2. مبدأ الحماية من خلال التعريف الجمركية : إذا اقتضت الضرورة ذلك، دون استخدام القيود يجيز التعريفة أو الكمية.
3. مبدأ الإلتزام بالتعريفات الجمركية، بحيث لا يتم فرض رسوم جمركية تضر بالآخرين.
4. إعطاء امتيازات للدول النامية، لإحداث زيادة مستمرة في حصيلة الصادرات للدول النامية، وزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وزيادة حريتها في الوصول للأسواق.
5. مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية، بحيث تحل كل المشاكل من خلال أسلوب المفاوضات التجارية لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

– اختصاصات أجهزة منظمة التجارة العالمية :

يتضح من الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية شكل (1) أن جواز المنظمة يتكون من المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل عامين، ويحل محله المجلس لعام الذي يقوم بمهام المؤتمر في الفترة ما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزاري، هذا بالإضافة إلى ثلاثة مجالس رئيسية تختص بالجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية والتجارة في السلع والتجارة في الخدمات كما يتضمن الهيكل ثلاث لجان رئيسية هي لجنة التجارة والتنمية، ولجنة موازين المدفوعات ولجنة الموازنة.

الأجهزة واختصاصاتها :

يبدو من الضروري إعطاء نبذة عن الأجهزة المكونة لمنظومة التجارة العالمية واختصاصاتها، لتفهم عمل المنظمة باعتبارها مؤسسة اقتصادية جديدة تحتاج إلى التعريف أكثر بآلية عملها، حيث يتضح من الهيكل التنظيمي أن هناك مجموعتين من الأجهزة هي الأجهزة العامة والأجهزة المتخصصة.

الأجهزة العامة :

وتشمل كل من المؤتمر الوزاري، والمجلس العام والأمانة، وجهاز تسوية المنازعات، وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

المؤتمر الوزاري :

ويتكون من ممثلي جميع الأعضاء في المنظمة، طبقاً لمبدأ المساواة، وخاصة في التصويت، فلكل عضو صوت واحد عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالمنظمة هذا أكثر ديمقراطية من الإثنين الآخرين.

وتتلخص اختصاصاته في الإضطلاع بالمهام الرئيسية للمنظمة، وله بالتالي سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تخص المنظمة وأهم تلك الاختصاصات تتمثل في

- منح العضو قرار بانضمام ، ويتم ذلك بأغلبية الأعضاء.
- سريان الاتفاقات، حيث تعرض الاقتراحات من المجالس المختلفة على المؤتمر ، الخاصة بالتعديلات والإعفاءات من الإلتزامات وغيرها للبت وحده فيها وإقرارها.
- له الحق في إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الإضافية، ويدخل في ذلك أيضاً حقه في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.

المجلس العام :

ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية، وتتلخص أهم اختصاصاته في الاضطلاع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته.

- له أن يعهد بمهام معينة للمجالس واللجان.
- اعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية.
- له اختصاص رقابي.
- وله أيضا اختصاص قضائي.

الأمانة العامة :

ويرأسها المدير العام، ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته. ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وإدارتهم في مهامهم الإدارية.

وتتولى الأمانة العامة، مسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة وتقديم الدعم الفني، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء.

جهاز فض المنازعات :

ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام، ومعين له رئيس وينظر في المسائلة التالية :

- يقوم بدور مركزي في فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم.
- يعمل على توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف .
- الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة.

الأجهزة التخصصية :

وتشمل المجلس المختلفة في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية واللجان المختلفة .

المجالس المتخصصة :

وتمارس اختصاصاتها حسب المجال الذي يتبعها ، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في السلع، وكذلك مجلس الخدمات، يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال الخدمات، ومجلس الملكية الفكرية، يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

اللجـــــان :

فلجنة التجارة والتنمية تستعرض دورياً الأحكام المؤقتة الواردة في الاتفاقية متعددة الأطراف، وهكذا لجنة موازين المدفوعات تبحث الأمور الخاصة بهذا الجانب وكذلك لجنة الموازنة تبحث الأمور الخاصة بهذا المجال .

اتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS وآثارها

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) General Agreement of (Gats) Trade in Services أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أروجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية.

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية والإستشارية وغيرها.

مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيـق :

لعل من الضروري منذ البداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات حيث يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع ، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور الحدود" وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهذه هي القيود التي سعت اتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات، خلال عشر سنوات على الأكثر. ويحدد الجزء الأول من الاتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة ، فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية.

وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية أن كل ما ورد في هذا الاتفاق ينطبق على الإجراءات التي يأخذها الأعضاء والتي تؤثر على التجارة في الخدمات ومعنى ذلك كما سبق الإشارة أن التجارة في الخدمات تعرف على أنها توريد الخدمة.

1- من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر. وتسمى عبر الحدود.
2- من أراضي عضو إلى مستهلك الخدمات في أراضي عضو آخر وتسمى الاستهلاك الخارجي.
3- من خلال التواجد التجاري لمورد لخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر.
4- من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر.

ويمكن القول إن دخول الخدمات في نطاق المفاوضات متعددة الأطراف يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما لقطاع الخدمات من أهمية خاصة حيث يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، فمن ناحية يعتبر هذا القطاع أسر القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها استيعاباً للعنصر البشري حيث تشير البيانات إلى أن ناتج هذا القطاع يمثل من 60% إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة وحوالي 50% في الاقتصادات النامية، وتصل نسبته في التجارة العالمية حوالي 20%.

ورغم ذلك فقد أثار موضوع إدخال تجارة الخدمات ضمن جولة أوروجواي 1994م العديد من القضايا.

كانت نامية أو متقدمة ، بضرورة أن تعامل البنوك الأجنبية مثلاً على قدم المساواة مع البنوك الوطنية، ولكنها أخذت بمبدأ أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز وكذلك تطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية.

ومعنى ذلك أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك مثلاً فإن هذه الميزة تنسحب تلقائياً إلى كل الدول الأعضاء ، إلى جانب مبدأ التحرير التدريجي ومبدأ الشفافية وهو ما سنحاول إيضاحه ضمن النقاط التالية :

الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات :

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS هي الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات، وقد بدأ الحديث عنها مع افتتاح جولة أوروجواي في 20 سبتمبر 1986م فيما سمي بإعلان بونتاديليستي وقد ظهرت الوثيقة الختامية التي تشمل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في 15 ديسمبر 1993م والتي انطوت على مقدمة وستة أجزاء يتضمن الأول منها نطاق الاتفاقية وتعريفها (مادة 1) وشمل الجزء الثاني الإطار العام والمبادئ العامة (المواد من 2 إلى 15 في 14 مادة) وهي مواد ملمة لكافة الأطراف التعاقدية، أما الجزء الثالث فيتضمن الإلتزام والارتباطات المحددة للدول (المواد من 16 – 18) والتي تقدمها الدول في جداول وتتفاوض حولها في ضوء ظروف ومراحل التنمية التي تمر بها، وتناول الجزء الرابع من الاتفاقية موضوع التحرير التدريجي للخدمات (المواد من 19 إلى 21) ثم يأتي الجزء الخامس (المواد من 22 -26) والسادس (المواد من 27-29) حيث يتم تناول الأمور التنظيمية والتعريفية وكذلك الملاحق والمرفقات الخاصة بالاتفاقية فيما يمكن تسميته بالإطار المؤسسي للإتفاقية.

وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على أهم جوانب الاتفاقية من خلال التحليل التالي:

1) المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات :

قامت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعي عند تطبيق الاتفاقية على النحو التالي :

1. مبدأ الدولة الأولَى بالرعاية :

وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل .

2. مبدأ الشفافية :

وطبقاً لهذا المبدأ فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية ، تكون ملتزمة بالإعلان عن جميع القوانين والقرارات واللوائح السارية والمتعلقة بالتجارة في الخدمات وكذلك الاتفاقات المبرمة في هذا المجال والتي يكون من شأنها تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات والدخول في مفاوضات الحصول على التكنولوجيا والوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأعضاء بإنشاء مراكز لتوفير المعلومات خلال عامين من تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

3. مبدأ التحرير التدريجي :

ويشار إلى مبدأ التحرير التدريجي في ديباجة الاتفاقية حيث تنص الاتفاقية على نفس ما جاء بالإعلان الوزاري في بونتاديليستي عام 1986م.

4. مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية :

ويمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادتين الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث يتضح أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة التي يتفاوض عليها مختلف الأعضاء والتي تتعلق بالأمور التالية :

أ) تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح لتلك الدول الناحية بالولوج وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا على أسس تجارية.

ب) تحسين إمكانيات وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

ج) تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

5- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة :

وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ نظراً لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في بعض الممارسات غير المروعة التي قد يتبعها مقدموا الخدمات الوطنيين لتقييد منافسة الأجانب.

يرجع الفضل في إنشاء "منظمة التجارة العالمية" إلى النجاح الذي أحرزته جولة "أوروجواي" ومع بداية عمل المنظمة في 1995/1/1م فقد حولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تنمها، من مجرد اتفاق متعدد الأطراف تجرى جولة المفاوضات المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وتطبق الاتفاقيات الثماني والعشرين التي أقرت في دول أوروجواي وبالتالي أصبحت منظمة التجارة

العالمية WTO ، تقف على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي .

اتفاقية التجارة في الخدمات GATS :

يمكن القول أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية الهندسية GATS General Agreement Trade in Service التي هي أحد النتائج الهامة لجولة أوروجواي، وقد حفل موضوع تحرير الخدمات بالخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والدول النامية من جهة أخرى ، حيث رأت الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوفي يحدث آثاراً سلبية على قطاع الخدمات فيها، كما اشتد الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن تحديد مفهوم الخدمات إلى أن تم التوصل إلى حل وسط في صورة تلك الاتفاقية GATS .

وينقسم إتفاق التجارة في الخدمات إلى ثلاث إجراءات، حيث يتضمن الأول التزامات ومبادئ عامة تطبيق على جميع الدول الأعضاء، والثاني يتعلق بالتعهدات والإلتزامات التي تضمنتها البرامج الوطنية، بما في ذلك البرامج الخاصة بسياسات التحرير الاقتصادي ، ويتضمن الجزء الثالث مجموعة من الملاحق تتعلق بمجالات محددة في قطاع الخدمات. وإذا حاولنا الولوج إلى صلب الإتفاق فإننا نجد أن الجزء الأول في هذا الإتفاق قد تضمن تحديداً عاماً للمجالات المشمولة بالإتفاقية، وهي الخدمات المصدرة من دولة إلى أخرى، والخدمات المقدمة من دولة ما للمستهلكين في دولة أخرى (السياحة مثلاً) ، والخدمات المقدمة من شركة أو فروع شركة في أراضي دولة أخرى (الخدمات المصرفية مثلاً)، والخدمات المقدمة من مواطن دولة عضو في أراضي دولة أخرى (المقاولات، والخدمات الاستشارية) على سبيل المثال.

ولقد تضمن الجزء الثاني قواعد وأنظمة عامة تشمل قيام كل عضو فورياً وبدون شروط بتوفير المعاملة الخاصة، وبالدولة الأولى بالرعاية لكافة موردي الخدمات في كافة الدول الأعضاء، وأعطيت الدول الحق في استثناء بعض المجالات من أحكام الإتفاق، وتم تحديد شروط الاستثناءات في ملحق خاص بذلك على أن تتم مراجعتها بعد خمس سنوات، وينبغي من حيث المبدأ ألا تتجاوز الإعفاءات فترة 10 سنوات . وقد نصت الاتفاقية على تعزيز مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات من خلال تشجيع إنتاجها على إستخدام التكنولوجيا وتطوير وتوسيع إستخدام لشبكات وقنوات المعلومات .. إلخ .

كما تضمن هذا الجزء التزامات على الدول الأعضاء، بعدم وضع القيود على تحويل عائد الخدمات إلى الخارج، مع السماح ببعض الاستثناءات في حالة وجود صعوبات في موازين المدفوعات، شريطة ألا تتضمن تلك القيود أي معاملة تمييزية ضد أحد الأطراف وأن تكون مؤقتة.

وبالإضافة إلى الإلتزامات العامة فقد نص الجزء الثالث من الاتفاقية في مجال دخول الأسواق على جملة من التعهدات على المستوى الوطني، أهمها إزالة القيود والحواجز الكمية مثل عدد الموردين، والحجم الإجمالي لقيمة العمليات، وكذلك القيود القانونية المتعلقة بافتتاح الفروع أو تأسيس الشركات ، والشركات المشتركة، أو تحديد نسبة معينة لمساهمة رأس المال الأجنبي، كما نص على معاملة موردي الخدمات الجانب معاملة نظرائهم المحليين، إلا في بعض الحالات الإستثنائية التي يسمح فيها بمعاملة أفضل للمورد المحلي، حيث تشترط الإتفاقية أن لا تستهدف ذلك رفع القدرة التنافسية للأطراف المحلية على حساب الأطراف الأجنبية، وقد خصص جزء من الإتفاقية للأسس الواجب اعتمادها لتحقيق مزيد من التحرير في قطاع الخدمات خلال جولات المفاوضات المقبلة، ونصت الإتفاقية على حق الدول الأعضاء في تعديل برامجها وتعهداتها الوطنية بعد ثلاث سنوات من بدء تطبيقها، وذلك بعد التفاهم على موضوع التعويضات مع الأطراف المعنية التي قد تتضرر من هذه التعديلات، وإذا لم يتم التوصل إلى التفاهم فقد نصت الإتفاقية على اللجوء إلى التحكم، كما نصت على تشكيل مجلس للخدمات يتولى الإشراف على تطبيق الإتفاقية وعلى حل المنازعات .

أما الملاحق فقد شملت إنتقال العمالة، والخدمات المالية. والاتصالات والنقل الجوي، وهذه الموضوعات ستكون محل بحث في جولات المفاوضات، وذلك مثل المعايير الواجب اعتمادها في مجالات دخول واستخدام خدمات وشبكات الاتصالات العامة، إضافة إلى تشجيع التعاون التقني لمساعدة الدولة النامية على تطوير قطاع الاتصالات فيها، ونص ملحق خدمات النقل الجوي على إستثناء بعض المجالات من أحكام الإتفاقية، مثل حقوق المرور والنشطة المرتبطة بذلك، على أن يتم التفاوض بشأنها في المفاوضات المقبلة، أما المجالات المتفق عليها فقد شملت خدمات إصلاح وصيانة الطائرات، وخدمات التنسيق والحجوزات، وقد تم الإتفاق على مراجعة أحكام الإتفاقية كل خمس سنوات على الأقل بالنسبة لملحق الخدمات المالية (تشمل النشاط المصرفي والتأميني) في الأساس ، حيث نصت على حق الأطراف المعنية في وضع وتطبيق المعايير اللازمة لتوفير سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي فيها، ولضمان حقوق المستثمرين والمودعين والمساهمين على أن يتم لاحقاً التفاوض بشأن تحرير هذا النشاط.

إتفاقية الخدمات : الآثار السلبية والإيجابية

تشير تقديرات البنك الدول ومنظمة التعاون والاقتصاد والتنمية الأوروبية OECD وكذلك العديد من الدراسات في هذا المجال التي أشارت أنه يمكن تقسيم الدول الأعضاء إلى مجموعتين أحدها كاسبة من جراء اتفاقية منظمة التجارة العالمية والأخرى خاسرة.

إلا أنه وقبل استعراض تلك المجموعتين فإنه يتوجب إلقاء الضوء بشكل موجز على إيجابيات وسلبيات جولة الأرجواي على الدول النامية والتي منها دول الخليج العربي .

أ) الآثار الإيجابية :

1- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.

2- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة التي منها الخدمات الاستشارية الهندسية.

3- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وخاصة في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات.

4- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، من خلال تصاعد المنافسة الدولية، وسينعكس ذلك على مستوى الخدمات الهندسية والاستشارية.

ب) الآثار السلبيـة :

1- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية وله بالتالي بثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

2- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات والخدمات الهندسية المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى.

3- إضعاف تصريف المنتجات والخدمات .. في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

4- قد يؤدي إنخفاض تدريجي في الرسوم الجمركية إلى زيادة العبء على الميزانية العامة لدول.

أما بخصوص المجموعة الكاسبة من اتفاقية منظمة التجارة الدولية فهي :

1- دول الاتحاد الأوروبي :

تأتي المجموعة الأوروبية في قمة الدول المستفيدة حيث ستحقق وفورات تتراوح ما بين 61-98 مليار دولار سنوياً وذلك في ظل تحرير تجارة الخدمات وحرية أسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات.

2 - الصـين :

وهي تلي المجموعة الأوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات ، التي سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى 37 مليار دولار سنوياً.

3 - دول نمور آسيا :

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منافذ جديدة لها.

4 - الولايات المتحدة الأمريكية :

في ظل اتفاقية الجات سيحدث انتعاش للصادرات الأمريكية ، وبالتالي فقد كان من المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين 28-67 مليار دولار.

5 - اليـابان :

كان متوقع أن تحقق ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما يتراوح ما بين 27-42 مليار دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها.

6 - استراليا وكندا وتايلانـد :

وهي من الدول التي ستحقق مكاسب أيضاً من اتفاقية الجات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها بنحو مليار دولار.

الخاسرون من جولة أوروجواي :

الدول النامية ومنها دول الخليج العربي بالرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن الدول النامية بصفة عامة ستحقق مكاسب من اتفاقية الجات، أنها ستكون من أكثر المتضررين من اتفاقية الجات، إذ أن تحرير تجارتها من قبل الدول الصناعية سينجم عنه ارتفاع في أسعارها بما لا يقل عن 10% وإن كان البعض يقدره بنحو 25% .

دوافع موافقة الدول النامية على اتفاقيات جولة أوروجواي :

من الواضح أنه لا يوجد إجبار على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تطبق حالياً ما جاء من اتفاقيات في جولة أوروجواي، وبالرغم من أن مكاسب الدول النامية كانت أقل من مكاسب الدول المتقدمة، وكانت محدودة في إطار مقارن، بل أن بعضها سوف يحقق خسائر، ورغم ذلك فقد وقفت الدول النامية ومنها معظم دول الخليج العربي على إتفاقات جولة أوروجواي للأسباب التالية :

1- أن 80% من التجارة العالمية يخص الدولة المتقدمة وبالتالي فإن عدم توقيع الدول النامية على اتفاقيات جولة أوروجواي سيؤدي إلى فقدها التعامل مع 80% من حجم التجارة العالمية بما تتضمنه من مزايا تفصيلية شكل (1).

2- أن الدول النامية الأعضاء في الجات يخصها 12% من التجارة العالمية وهذه الدول لم تكن موحدة الكلمة في المفاوضات، ومعنى ذلك أن أي دولة لا توقع على اتفاقيات جولة أوروجواي ستكون شبه معزولة عن التجارة العالمية لأنها تفقد التعامل بمزايا تفضيلية مع 92% منها أي 80% دول متقدمة و 12% دول نامية ، بل وفي تقديرات أخرى تصل هذه النسبة إلى أكثر من 95%.

3- إن عدم انضمام أي دول لاتفاقيات جولة أوروجواي يجعلها تفقد العضوية في منظمة التجارة العالمية ومن ثم لا تستفيد من المزايا الواردة في اتفاقيات جولة أوروجواي وأهمها معاملة الدولة الأكثر رعاية والاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

وتبقى الإشارة إلى أن الدول النامية ومنها دول الخليج العربي عليها العمل من خلال توجهين استراتيجيين مستقبلاً ، ويتمثل التوجه الأول نحو تحسين الإدارة الاقتصادية لاقتصادياتها المحلية وإكسابها المزيد من القدرات التنافسية في الخدمات التي لها ميزة نسبية وتنافسية فيها بحيث يتم تعظيم الآثار الإيجابية إلى أعلى مستوى وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى.